

الجلسة ٢٩٢٤ المعقودة في  
٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، فيما يتعلق  
بنظر المجلس في البند المعنون  
"عمليات صيانة السلم التي تظلم  
بها الأمم المتحدة" ، ويوفر  
للمجلس أساسا يستند إليه لتقييم  
ما إذا كان ينبغي الإبقاء على  
الترتيبات الموجودة للقوة أو  
تغييرها . "

#### مقرر

في الجلسة ٢٩٦٤ ، المعقودة في  
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ناقش  
المجلس البند المعنون "الحالة في  
الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام عن  
قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك  
(٢٦)" (S/21950 و Corr.1) .

القرار ٦٧٩ (١٩٩٠) المؤرخ في

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

(٢٦) انظر : الوثائق الرسمية

لمجلس الأمن ، السنة الخامسة

والأربعون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر

وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/

ديسمبر ١٩٩٠ .

"عند نظر أعضاء مجلس  
الأمن ، خلال المشاورات التي جرت  
في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، في  
تقرير الأمين العام عن قوة الأمم  
المتحدة المؤقتة في لبنان (٢١)  
بمناسبة تجديد ولاية القوة ،  
اتفقوا على أن يطلبوا قيام  
الأمانة العامة بإجراء استعراض  
لحجم ووزع القوة ، في ضوء أدائها  
لمهامها منذ انشائها في عام ١٩٧٨  
وبهدف تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)  
المؤرخ في ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨  
تنفيذا كاملا . ويضع المجلس في  
اعتباره النفع الكبير الذي لا يزال  
وجود القوة يسديه في لبنان .  
واتفق أعضاء المجلس أيضا على أن  
يجري الاستعراض خلال فترة الأشهر  
الستة المؤقتة التي مددت بمددها  
ولاية القوة في ٢١ تموز/يوليه  
١٩٩٠ ، أي قبل انتهاء الولاية  
الحالية في ٢١ كانون الثاني/  
يناير ١٩٩١ .

"وكان من رأي أعضاء المجلس

أن إجراء استعراض من هذا القبيل  
يتفق مع روح البيان الذي أدلى به  
الرئيس باسم المجلس (٢٥) في

(٢٥) S/21323 .

مقرر

وفي الجلسة ذاتها ، وبعد اتخاذ القرار ٦٧٩ (١٩٩٠) ، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي (٢٨) :

"فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذتوا بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لغض الاشتباك ، أذن لي بأن أدلي ، نيابة عن مجلس الأمن ، بالبيان التكميلي التالي

"كما هو معروف ، ورد في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (٢٧) أنه : 'وبالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا ، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر ، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك' . ويعكس بيان الأمين العام هذا رأي مجلس الأمن" .

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (٢٧) ،

يقرر :

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة أخرى مدتها ستة أشهر ، أي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ ؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، في نهاية هذه المدة ، تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) .

اتخذ بالإجماع في  
الجلسة ٣٩٦٤ .

(٢٧) المرجع نفسه ، الوثيقة

S/21974 (٢٨)

S/21950 و Corr.1